



Distr.
LIMITED

E/CN.4/1997/L.38

7 April 1997

ARABIC

Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٩ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد

الأرجنتين، إسبانيا*، أستراليا*، ألمانيا، أيرلندا، آيسلندا*، إيطاليا، البرتغال*، البوسنة والهرسك*، بيلاروس، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا، اليوغوسلافية السابقة*، جورجيا*، الدانمرك، رومانيا*، سلوفينيا*، السنغال*، السويد*، سويسرا*، فرنسا، فنلندا*، فنلندا، قبرص*، كندا، كوت ديفوار*، ليختنشتاين*، لكسمبرغ*، مدغشقر، النمسا، هنغاريا*، هولندا، اليونان*: مشروع قرار

تنفيذ إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز
القائمين على أساس الدين أو المعتقد ١٩٩٧

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى أن جميع الدول قد أخذت على نفسها، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عهداً بتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية للجميع ومراعاتها على النطاق العالمي، بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة رقم ٥٥/٣٦ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، الذي أصدرت فيه الجمعية إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد،

وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

*

(A) GE.97-11656

وإذ تشير إلى المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ تشدد على أن الحق في حرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد هو حق بعيد الأثر ومتصل، وأنه يشمل حرية الفكر فيما يتعلق بكلفة المسائل، والاقتناع الشخصي والالتزام بأي دين أو معتقد، سواء أبدى مظاهره فردياً أو مع جماعة من الأفراد،

-١- تحيط علماً بتقرير المقرر الخاص المعنى بالتعصب الديني (Add.1 E/CN.4/1997/91 و ١)

-٢- تعرب عن بالغ القلق إزاء جميع حالات وأشكال الكراهية أو التعصب القائمة على أساس الدين أو المعتقد وتدينها؛

-٣- تحث الدول:

(أ) على أن تكفل في أنظمتها الدستورية والقانونية للجميع دون تمييز ضمانته وافية فعالة لحرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد، بما في ذلك توفير وسائل الاتصال الفعالة في الحالات التي تنتهي فيها حرية الدين أو المعتقد؛

(ب) على أن تكفل، بوجه خاص، عدم حرمان أي فرد يخضع لولايتها القضائية، على أساس دينه أو معتقده، من الحق في الحياة أو من الحق في الحرية والأمن على شخصه، أو عدم تعرضه للتعذيب أو الاعتقال أو الاحتياز بشكل تعسفي؛

(ج) على أن تتخذ، طبقاً للصكوك الدولية لحقوق الإنسان، جميع التدابير الازمة لمكافحة الكراهية والتعصب وأعمال العنف والتروع والإكراه بدافع من التعصب القائم على الدين أو المعتقد؛

(د) على أن تعترف بحق جميع الأشخاص في العبادة أو التجمع فيما يتعلق بدين أو معتقد، وفي إنشاء أماكن وصيانتها لهذه الأغراض، وذلك على نحو ما هو منصوص عليه في إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد؛

(ه) على أن تضمن أن يقوم أعضاء الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين والموظفوون الحكوميون ورجال التربية وغيرهم من الموظفين العموميين، أثناء تأديتهم واجباتهم الرسمية، باحترام مختلف الأديان والمعتقدات وبعدم ممارسة التمييز على أساس الدين أو المعتقد؛

(و) على أن تبذل، وفقاً لتشريعها الوطني وطبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، قصارى جهدها لضمان كامل� الاحترام والحماية للأماكن والمواقع الدينية ودور العبادة؛

(ز) على مناهضة أعمال التعصب الديني التي تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والتي تنطوي على تمييز ضد المرأة؛

(ج) على أن تعزز وتشجع عن طريق نظام التعليم وبوسائل أخرى، التفاهم والتسامح والاحترام في المسائل المتصلة بحرية الدين أو المعتقد؛

٤- تشدد، كما أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، على أنه لا يجوز تقييد حرية المجاهرة بالدين أو المعتقد إلا إذا كانت القيود منصوصاً عليها في القانون، وكانت ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية، وكانت تطبق على نحو لا يبطل الحق في حرية الفكر والوجدان والدين؛

٥- تشجع على مواصلة الجهود التي يبذلها المقرر الخاص لدراسة الأحداث والإجراءات الحكومية التي تتعارض مع أحكام الإعلان، في جميع أنحاء العالم والتوصية بتدابير علاجية حسب الاقتضاء؛

٦- تؤكد على ضرورة أن يطبق المقرر الخاص، في عملية إعداد التقارير، منظوراً يعني بنوع الجنس، بما في ذلك تحديد الاعتداءات التي تقع على كل جنس، بما يشمل تطبيقه في جمع المعلومات وفي التوصيات؛

٧- تدعوا الحكومات إلى التعاون مع المقرر الخاص المعنى بالتعصب الديني والنظر الجاد في دعوته لزيارة بلدانها لكي يتمكن من الاطلاع بولايته بشكل أكثر فعالية؛

٨- تدعوا المقرر الخاص إلى أن يظل يضع في اعتباره، لدى تنفيذ ولايته، ضرورة أن يكون قادراً على الاستجابة على نحو فعال لما يرد إليه من معلومات يمكن تصديقها والوثق بها، وأن يتلمس آراء وتعليقات الحكومات المعنية بشأن أي معلومات ينوي إدراجها في تقريره، وأن يواصل القيام بعمله في تكتم واستقلال؛

٩- تسلّم بأن ممارسة التسامح وعدم التمييز من جانب جميع عناصر المجتمع أمر ضروري لتحقيق أهداف الإعلان بشكل كامل؛

١٠- ترحب بالجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية والهيئات والمجموعات الدينية لتعزيز تنفيذ الإعلان وتشجعها، وتدعوا هذه المنظمات والهيئات والمجموعات إلى النظر فيما يمكن أن تقدمه من مساقات إضافية من أجل تنفيذ الإعلان ونشره في جميع أنحاء العالم؛

١١- ترى أن من المستحسن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة الترويجية والإعلامية في المسائل المتصلة بحرية الدين أو المعتقد، وضمان اتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق هذا الغرض، بما في ذلك قيام مراكز الأمم المتحدة للإعلام، والهيئات المهمة الأخرى، بنشر نص الإعلان على سبيل الأولوية العليا؛

-١٢- ترجو من الأمين العام تقديم كل المساعدة الالزمة إلى المقرر الخاص لتمكينه من تأدية ولايته، وتقديم تقرير أولي إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين؛

-١٣- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الرابعة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تنفيذ إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد".

- - - - -